الحركة السياسية النسوية السورية
THE SYRIAN WOMEN'S POLITICAL MOVEMENT

ورقة سياساتية

من واقع اقتصاد الحرب إلى البيئة الآمنة اقتصادياً:
كيف ترى نساء سوريا المشكلة والحل

حقوق التأليف والنشر محفوظة لصالح الحركة السياسية النسوية السورية ©٢٠٢٠
يسمح بإعادة الطباعة غير التجارية لهذه الدراسة أو لمقتطفات منها، ونسخها، وتوزيعها، ونقلها، بشرط نسبها إلى الحركة السياسية النسوية السورية، ولا يجوز تحرير النص أو تحويره أو البناء عليه، ويجب تبيان هذه الشروط بوضوح للآخرين عند إعادة استخدام هذه المادة أو توزيعها.

حزيران ٢٠٢٠

تتوجه الحركة السياسية النسوية السورية ببالغ الشكر لكل المساهمات والمساهمين في إنجاز هذا العمل من أفراد ومنظمات، ولاسيما رابطة النساء الدولية من أجل السلام والحرية ومؤسسة فريدريش إيبرت، ومنظمة النساء الآن من أجل التنمية، وكافة عضوات الحركة وموظفاتها اللواتي أسهمن في إجراء الجلسات التشاورية.
لم يكن تحقيق هذا العمل ممكناً لولا النساء السوريات المشاركات في الجلسات التشاورية، فقد تم إنجازه بإصرارهنّ على متابعة الجلسات رغم صعوبة الظروف بغية ضمان إيصال أصوات النساء السوريات.
ويجدر التنويه أن صياغة الورقة قامت بها الحركة بصورة مستقلة استناداً على الجلسات التشاورية، والآراء الواردة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمات المذكورة آنفاً.

فريق الجلسات التشاورية في الحركة: صبيحة خليل
لينا وفائي
وجدان ناصيف

الباحثة: سوسن أبو زين الدين
مساعدة الباحثة: بنان أبو زين الدين
تصميم: هاني محمد

الملخص التنفيذي

تهدف هذه الورقة السياساتية إلى استعراض نتائج اقتصاد الحرب في سوريا على ما تم تحديده محلياً كمقومات للبيئة الآمنة اقتصادياً من منظور نسوي، والتقدم بحزمة من التوصيات للوصول إلى الأمان الاقتصادي على مستوى الفرد والمجتمع ومؤسسات الدولة. تستند هذه الورقة إلى ١٣ جلسة نقاش تشاورية نظمتها الحركة السياسية النسوية السورية بين شهري شباط ونيسان ٢٠٢٠ مع ١٣٠ امرأة في ١٣ منطقة مختلفة داخل سوريا. حددت المشاركات مقومات البيئة الآمنة اقتصادياً من منظورهن، واستعرضن التحديات التي تحيط بها كما يلي.

الأمن الغذائي والمائي:

تحدثت المشاركات عن انخفاض القدرة الشرائية، وتقليص دعم السلع الرئيسية والارتفاع الهائل في الأسعار الذي أدى إلى خلل في التركيب الغذائي وتسبب بوجود حالات حرجة من سوء التغذية، وأوضحن أن هذا الواقع نتج عن تسييس مقومات الأمن الغذائي والمائي، خصوصاً في قطاع الزراعة، كما توافقن على أن النساء حملن العبء الأكبر في ظل انعدام الأمن الغذائي والمائي حيث أجبرت الكثيرات على التسول والدعارة ضمن شبكات منظمة، كما زُوّجت الكثيرات قسراً وفي سن مبكر.

الواقع الخدمي:

أجمعت النساء على سوء الواقع الخدمي في ظل استنزاف الموارد المحلية وتجيير الخدمات وفرض الضرائب والرسوم المجحفة من قبل قوى الأمر الواقع بحجة تمويل كوادرها ومشاريعها، كما استعرضن الكثير من ممارسات اقتصاديات العنف المتمثلة بعمليات الخطف وطلب الفديات وفرض الإتاوات و"التعفيش"، إلى جانب ابتزاز أهالي المعتقلين والمطلوبين للخدمة العسكرية والتي مارستها قوى الأمن الرسمية والرديفة إلى جانب العصابات التي غالباً ما تعمل بالتنسيق مع القوات الرسمية أو عن طريق انتحال صفتها.

الخدمات الطبية:

نوهت المشاركات إلى صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية كإحدى أهم التحديات التي تواجههن والتي ترتبط بشكل وثيق بأمانهن الاقتصادي وقدرتهن وعائلاتهن على الإنتاج، في ظل الارتفاع الكبير في أسعار الأدوية وكلف الخدمات الطبية وغياب أي ضمان أو دعم صحي، كما تحدّثن عن استهداف القطاع الصحي بشكل مباشر وتطويعه كأداة حرب خصوصاً من قبل النظام، إضافة إلى ما شهده من تلاعب واستغلال.

الخدمات التعليمية:

أكدت المشاركات أن التعليم مفتاح الأمان الاقتصادي خصوصاً للنساء، وأوضحن ارتباطه بالواقع الاقتصادي بشكل وثيق وضمن حلقة مفرغة، كما تحدثن عن عسكرة منشآت القطاع التعليمي وتدخل قوى السيطرة في إدارتها وكوادرها ومناهجها مما أدى عزوف الكثير عن متابعة تعليمهم الأساسي والجامعي، كما أوضحن أن العامل الاقتصادي كان الأقوى في تعطيل التعليم متمثلاً بارتفاع تكاليف التعليم وحاجة الأطفال في سن التعليم الإلزامي للعمل ، الأمر الذي نتج عنه انتشار ظواهر التسرب من المدارس وعمالة الأطفال ضمن ظروف قاسية.

حقوق الأرض والمسكن والممتلكات:

تناولت المشاركات موضوع حقوق الملكية ببعده السياسي في حديثهن عن الأمان الاقتصادي قبل الحرب وخلالها، فتناولن مشاكل الاستملاك واستعرضن المشكلات التي نتجت عن الدمار الممنهج، والتهجير القسري، والقوانين العمرانية المجحفة التي سنها النظام وطوعها كأداة حرب، كما تحدثن عن ممارسات منع العودة، ومشكلات فقدان أوراق الملكية العقارية أو المدنية اللازمة للمطالبة بالحقوق العقارية، وأكدن أن النساء تحملن عبئاً أكبر في إشكاليات حقوق الملكية، حيث يواجهنها من موقع مهمش مجتمعياً.

فرص العمل:

أجمعت النساء على تغير ديناميات سوق العمل ضمن الواقع الحالي خصوصاً من منظور جندري، كما تطرقن إلى مشكلة البطالة وانخفاض القيمة الحقيقية للدخل، وتحدثن عن الفساد في كافة قطاعات العمل، وتدخل الجهات العسكرية فيه سلطوياً في كافة المناطق. كما أجمعن أن واقع الحرب ساهم في تمكين المرأة إلا أنه لم يخلق تغييراً هيكلياً في الواقع الذكوري، حيث أشرن إلى الظلم الممنهج للمرأة في سوق العمل وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات والتحكم بالدخل.

البيئة الاستثمارية:

توافقت المشاركات على أن التضييق القانوني والتدهور الأمني حمّل المستثمرين تكاليف إضافية وانعكس في تضخم هائل في الأسعار حمله المستهلكون. تحدثت المشاركات أيضاً عن طبقة تجار الحرب الذين موّلوا النظام وأمدوه بالموارد، وتطرقن إلى العقود الاستثمارية التي حصل عليها حلفاء النظام العسكريون كتعويض عن تدخلاتهم العسكرية، ووضحن أثر الاقتصاد السياسي في المنطقة، وخصوصاً لبنان، على تدهور الاقتصاد السوري.

اقتصاديات المنظمات غير الحكومية:

شكل الاقتصاد السياسي لعمل المنظمات واحداً من مرتكزات اقتصاد الحرب، فقد أكدت المشاركات أن قطاع المنظمات ساهم في دعم قوى السيطرة عموماً والنظام خصوصاً، واستنكرن ارتهانه لسياسات المانحين التي تفرض المشاريع بما لا يتناسب مع الواقع ولا يراعي حساسية النزاع، ويتيح التلاعب والغش. استنكرت المشاركات التركيز على الجانب الإغاثي في عمل المنظمات على حساب التنموي، الأمر الذي خلق اعتمادية كبيرة على السلل الإغاثية، وخلق واقعاً غير قادر على الاستقلال بذاته مؤسساتياً أو مادياً.

أجمعت المشاركات على أن الوصول إلى بيئة آمنة اقتصادياً يقتضي تحرير ما طرحنه كمقومات للأمان الاقتصادي من التسييس والعسكرة، ويتطلب العمل على المستوى الفردي والمجتمعي بما يعزز المسؤولية الاجتماعية، كما يستوجب العمل بشكل هيكلي وفق خط زمني يبدأ حالاً ويستمر وصولاً إلى التعافي الاقتصادي. فيما يلي مجموعة المقترحات والتوصيات التي قدمتها المشاركات في هذا الخصوص.

أولاً: التوصيات العامة لتحقيق البيئة الآمنة اقتصادياً

- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي
- خلق بيئة قانونية منصفة
- خلق بيئة مؤسساتيّة فاعلة
- دعم البيئة الاجتماعية والعمل المدني
- خلق بيئة اقتصادية منتجة وعادلة

ثانياً: التوصيات المحددة ضمن واقع اقتصاد الحرب في سوريا

- على مستوى العمل السياسي:

وضع التعافي الاقتصادي ضمن أولويات العملية السياسية، والعمل مع دول الجوار على وضع أطر عمل تحفز التعافي الاقتصادي المحلي، إضافة إلى البناء على التفاهمات الاقتصادية بين القوى المختلفة للوصول إلى تفاهمات سياسية من شأنها المساهمة في تحقيق استقرار أمني دون المساومة في جهود المحاسبة والمساءلة.

- على مستوى عمل المنظمات والمساعدات الدولية:

التأكيد على تخطيط إعادة إعمار تشاركية قائمة على الحقوق وعدم التمييز وموجهة لتحقيق التعافي الاقتصادي، وتفعيل المساءلة والمحاسبة من قبل الدول المانحة على عمل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، إضافة إلى الضغط لاستمرار المساعدات الدولية العابرة للحدود، والعمل مع المجتمعات المتضررة في مناطق النظام بشكل مباشر، وليس عن طريق المؤسسات المرتهنة، وإيجاد آليات فعالة للعمل بنزاهة وموضوعية في مناطق سيطرة الفصائل المتشددة وليس وقف الدعم تخوفاً من تجييره. هذا إلى جانب إيجاد آلية مستقلة ترافق عمل المنظمات لرصد انتهاكات حقوق الإنسان أو امتهان كرامته أو ممارسة الفساد، وربط العمل التوعوي ببرامج التمكين الاقتصادي، ومراعاة حساسية النزاع، ووضع خطة انسحاب طويلة المدى للمنظمات بما يضمن بناء مؤسسات محلية مستقلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- فيما يخص الوضع الاقتصادي:

معالجة عقود الاستثمار التي يوقعها النظام مع حلفائه السياسيين والعسكريين بما يضمن حق الشعب، ومحاسبة تجار الحرب وإعادة الأموال المنهوبة وتسخيرها لخدمة الصالح العام، إضافة إلى تشجيع السياسات التي من شأنها حماية راس المال البشري وتفعيل عجلة الإنتاج محلياً، ودعم السياسات المالية والنقدية والاستثمارية التي تساهم في تخفيض التضخم وتشجيع الاستثمار ورفع القدرة الشرائية، وخلق الشروط المناسبة لتفعيل الكوادر السورية، وفصل قوانين العمل عن الولاءات السياسية ومعالجة المشاكل المترتبة على ذلك.

- فيما يخص الواقع الخدمي والصحي والتعليمي:

الضغط على النظام لوقف الاستهداف الممنهج للمشافي والمدارس، وكف يد الجهات الأمنية عن التدخل في المراكز الخدمية عموماً والصحية والتعليمية خصوصاً، وضمان الحق في الوصول الآمن والميسر إلى كافة الخدمات وشبكات البنى التحتية، وإلى الوثائق الرسمية اللازمة لتفعيل المشاركة السياسية والمدنية والقانونية، إضافة إلى السماح للمنظمات بالعمل على ترميم شبكات البنى التحتية والخدمات في مناطق المصالحات والتي تشهد عودة طوعية، وتقديم الدعم المادي لأسر الأطفال في سن التعليم الإلزامي، ودعم العاملين في القطاع التعليمي ودعم الخدمات الطبية الحكومية وتحسين كفاءتها وتيسير برامج الضمان الصحي والصحة النفسية لكافة الفئات.

- فيما يتعلق بالأمن الغذائي والمائي:

مراجعة السياسات والقوانين التي تهدف إلى رفع كفاءة الإنتاج الزراعي، ووضع خطة لمعالجة الأضرار التي لحقت بالموارد الطبيعية نتيجة العمليات العسكرية أو آليات التأقلم الجائرة، إضافة إلى تأمين وصول آمن للعاملين في قطاع الزراعة إلى أراضيهم، وضمان توافر الخدمات والبنى التحتية اللازمة لدفع عجلة الإنتاج الزراعي.

- فيما يخص حقوق الأرض والمسكن والممتلكات:

خلق آلية شرعية لتوثيق حقوق الملكية للفئات التي تتعرض حقوقها للانتهاك بسبب القوانين التي سنها النظام، ومساعدة المتضررين من انتهاكات حقوق الملكية في الحصول على الوثائق اللازمة للمطالبة بحقوقهم وتوفير الدعم المادي والقانوني لذلك، إضافة إلى تعليق العمل بكافة القوانين المجحفة التي سنها النظام بعد عام ٢٠١١ والتي تتعلق بحقوق الملكية وتعويض المتضررين منها ضمن جهود العدالة الانتقالية، وربط العودة الآمنة والطوعية للمهجرين قسراً بحقوق الملكية والضغط على النظام لوقف سياسات منع العودة إلى جانب توفير الدعم اللازم للمجتمعات المحلية التي تقوم بترميم المنازل والبنى التحتية في مناطقها بجهود فردية ومجتمعية.

مقدمة

خلال سنوات الحرب التي تلت ثورة عام ٢٠١١، دخلت سوريا في حلقة مفرغة من اقتصاد الحرب الذي توازعته قوى السيطرة المختلفة، كل ضمن منطقته يطوع مواردها لخدمة مصالحه السياسية والعسكرية، في حين فُرض على سكان هذه المناطق الدخول في هذه الحلقة والاستجابة لدينامياتها وإن كان ذلك يعني تمكين قوى الأمر الواقع بشكل مباشر أو غير مباشر في كثير من الأحيان. قد تختلف ديناميات الحلقة المفرغة لاقتصاد الحرب وآثارها على المجتمعات المحلية في سوريا من منطقة لأخرى، لكن العامل المشترك بينها هو أن مقومات الأمان الاقتصادي قد جُيرت لخدمة مصالح كافة القوى المسيطرة على حساب المجتمعات المحلية، وأن الاقتصاد الرسمي قد تقلص جذرياً مفسحاً المجال أمام اقتصاد الظل ليتصدر المشهد، منقذاً حياة الناس في بعض الأحيان، ومنتجاً لأمراء حروب اقتصاديين فرضوا أنفسهم جنباً إلى جنب مع أمراء الحروب العسكريين وسلطات الأمر الواقع -أو كصلة وصل فيما بينهم- في كثير من الأحيان الأخرى.

> على الرغم من دخلي الجيد، لا أشعر بالأمان الاقتصادي، فحين أمتلك فائضاً من النقود، أخاف أن أصرفه خوفاً من المستقبل، ثم أخاف ألا أصرفه فيفقد قيمته بسبب التضخم المستمر... كما أنه رغم وجود النقود، لا تتوفر الكثير من الحاجات الأساسية ولا يوجد كهرباء ولا غاز ولا وقود للتدفئة![1]

ظهرت الكثير من الدراسات التي استعرضت نتائج الحرب على انهيار الاقتصاد السوري الرسمي، وتفكيك مقومات اقتصاد الحرب البديل الذي حل محله. إلا أن هذه الورقة السياساتية تسعى إلى استعراض نتائج هذا الواقع على المجتمعات المحلية في سوريا من منظور نسوي عبر فهم آثاره على ما تم تحديده محلياً كمقومات للبيئة الآمنة اقتصادياً بهدف الخروج بحزمة من التوصيات القادرة على تفكيك اقتصاد الحرب والوصول إلى الأمان الاقتصادي على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات. تستند هذه الورقة إلى ١٣ جلسة نقاش تشاورية نظمتها الحركة السياسية النسوية السورية بين شهري شباط ونيسان ٢٠٢٠ مع ١٣٠ امرأة في ١٣ منطقة داخل سوريا، شهدت كل منها مساراً مختلفاً ووقعت تحت سيطرة قوى مختلفة.

١ مشاركة من جرمانا

الأمان الاقتصادي ضمن اقتصاد الحرب

حددت المشاركات مقومات البيئة الآمنة اقتصادياً من منظورهن، وتوافقن على أن الوصول إلى هذه المقومات -والتي كانت تتأرجح قبل الحرب- في ظل الواقع الحالي، تحيطه الكثير من التحديات التي نستعرضها فيما يلي.

الأمن الغذائي والمائي: "من يجوع قد يقدم على فعل أي شيء"[٢]

تشهد سوريا اليوم كارثة حقيقية في الأمن الغذائي والمائي نتيجة تراجع مصادر الدخل وانخفاض الأجور والقدرة الشرائية لليرة السورية، مع تقليص دعم السلع الرئيسية [٣] وارتفاع هائل في أسعارها وصل إلى عشرة أضعاف أحياناً[٤]. قدرت الحصة الغذائية الأساسية الشهرية بين ٥٠-٨٠٪ من الدخل الشهري، في حين بلغت كلفة الحصول على الماء ٢٠-٢٥ ٪.[٥] ترافق هذا مع خلل في التركيب الغذائي في ظل غياب اللحوم والفاكهة، وتراجع إمكانية الحصول على مياه الشرب بثلاثة أضعاف،[٦] الأمر الذي تسبب بوجود حالات حرجة من سوء التغذية في مناطق كثيرة.[٧]

> نحن ثلاثة أفراد في الأسرة، وكل منا يعمل ولديه دخل، لكن أكثر من ٧٥٪ من دخلنا الشهري نصرفه على الأكل والشرب.[٨]

أكدت المشاركات أن هذا الواقع نتج عن تسييس مقومات الأمن الغذائي والمائي، إلى جانب واقع الحرب الذي تعشنه. تقول النساء المهجرات من سراقب: "قبل النزوح، كنا نعتمد على مواسم الزراعة"، "كانت أراضينا تؤمن حاجاتنا من زيت وبقوليات، حتى الماء كنا نحصل عليه من آبارنا الارتوازية، اليوم موردنا الوحيد هو الراتب وهو لا يكفي." إلا أن قطاع الزراعة بحد ذاته لم يسلم من التسييس، فقد تراجعت العمالة الزراعية إلى حوالي النصف وخربت الموارد الطبيعية والبنية التحتية الزراعية.[٩] تقول مشاركة من سراقب: "حُرق موسمنا الأخير من القصف، وعُطّل الإنتاج بسبب هروب إخوتي المستمر خوفاً من الاعتقال من قبل النظام، فاضطررنا نساءً ورجالاً للبحث عن مورد آخر للدخل". تضيف مشاركة من دمشق: "لم نعد في دمشق نثق بالمحاصيل الزراعية التي تأتي من الغوطة خوفاً من تلوث التربة بفعل القصف".

لعبت قوى السيطرة دوراً في تراجع الإنتاج الزراعي عن طريق مصادرة الأراضي وفرض الإتاوات. في عفرين، تقول إحدى المشاركات متهمة الفصائل المدعومة تركياً: "نفلح ونزرع أرضنا ونتعب فيها، ثم وقت الحصاد، يمنعوننا من الذهاب، أو يصادرون المحصول". في إدلب، تفرض هيئة تحرير الشام "ضريبة الزيتون" وفق تعبير المشاركات: "يقف عناصر الهيئة على باب المعصرة بانتظار حصتهم". "عندما رفض أهالي كفرتخاريم دفع الضريبة، جيشت الهيئة قواها العسكرية ضدهم".

> صرنا نشتري الماء من بئرنا الذي صادرته الفصائل[١٠]

---

٢ مشاركة من مهجرات ريف دمشق في السويداء

٣ سحب النظام الدعم عن الكثير من المواد الأساسية والسلع بل رفع أسعار بعضها مثل الخبز والوقود بداية عام ٢٠١٥ تحت الضغوط التي واجهته لتمويل عملياته العسكرية. سورية: هدر الإنسانية، المركز السوري لبحوث السياسات, ٢٠١٤

٤ الأمن الغذائي والنزاع في سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠١٩

٥ وثيقة اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، أوتشا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، ٢٠١٩

٦ الأمن الغذائي والنزاع في سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠١٩

٧ وثيقة اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، أوتشا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، ٢٠١٩

٨ مشاركة من جرمانا

٩ الأمن الغذائي والنزاع في سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠١٩

١٠ مشاركة من عفرين

توافقت المشاركات على أن انعدام الأمن الغذائي تسبب في العديد من المشكلات الاجتماعية التي حملت النساء العبء الأكبر فيها، وأوردن الكثير من الأمثلة التي تدعم طرحهن، منها أن الكثيرات أجبرن على التسول والدعارة ضمن شبكات منظمة -من قبل ذويهن أحياناً- كما زُوّجت الكثيرات قسراً وفي سن مبكر.

إلى جانب هذا، تراجع الإنتاج الزراعي نتيجة ارتفاع تكاليفه، والظروف المناخية القاسية. تقول إحدى المهجرات من ريف دمشق: "بين إيجار الأرض وكلفة الوقود والسماد والبذار، صارت الأرض تأخذ أكثر مما تعطي". تضيف مشاركة من سراقب: "صارت الأمطار تأتي بغير موعدها فتفسد محاصيلنا".

> زُوّجت بعض الفتيات مقابل كيس قمح عوضاً عن المهر، أثناء حصار الغوطة[١١]

الواقع الخدمي: "الدولة التي ترمم وارداتها على حساب المواطن"[١٢]

رغم أن كافة قوى السيطرة استنزفت الموارد المحلية وجيرت الخدمات وفرضت الضرائب والرسوم في مناطق سيطرتها بحجة تمويل كوادرها ومشاريعها، أجمعت النساء في كافة المناطق على سوء الواقع الخدمي. فالكثيرون يدفعون فواتير الكهرباء رغم أنها لا تتوفر سوى لساعات محدودة، مما يضطرهم لدفع رسوم موازية للاشتراك بمولدات الكهرباء الخاصة. يشتكي الكل أيضاً من نقص في المحروقات بما في ذلك ضمن مناطق الإدارة الذاتية، حيث يُستخرج النفط ويتم بيعه للنظام بشكل أساسي عبر شركة القاطرجي.[١٣]

> أضطر للانتظار أكثر من عشر دقائق أحياناً كي أعبر الشارع أثناء مرور أرتال شاحنات القاطرجي المحملة بالنفط، ثم أعود لبيتي الخالي من المازوت... نحن نتسول المازوت وهم يتمتعون به[١٤]

تحدثت المشاركات أيضاً عن الرسوم التي تفرض عليهن من السلطات المحلية، كمجموعة الطوابع الجديدة التي فرضها النظام على المعاملات الرسمية،[١٥] وسداد الرسوم المتراكمة عن سنوات الحرب والتي فرضها في مناطق "المصالحات" لترميم شبكات البنى التحتية والخدمات، أو لتسيير المعاملات الرسمية في بعض الحالات. فرضت الرسوم أيضاً من قبل الإدارة الذاتية على تسجيل السيارات والعقارات وعبور المركبات والأفراد والسلع عبر أراضيها في الشمال الشرقي، وفرضت رسوم مشابهة من قبل حكومة الإنقاذ في إدلب والفصائل المدعومة تركياً في مناطق الشمال الغربي. في المناطق التي تتوازع السيطرة عليها قوات النظام والإدارة الذاتية كالقامشلي مثلاً، يعاني الناس من رسوم مزدوجة.

> كانت حكومة الإنقاذ تشكل المجالس المحلية بهدف السرقة وليس بهدف إدارة المنطقة[١٦]

إلى جانب هذا، استعرضت النساء الكثير من ممارسات اقتصاديات العنف. فميليشيات النظام الرديفة كالدفاع الوطني تمول نفسها بإذن من النظام عن طريق الخطف وطلب الفديات وفرض الإتاوات على الحواجز إضافة إلى عمليات "التعفيش" التي تلت العمليات العسكرية وطالت المنازل والمرافق العامة.

١١ مشاركة من مهجرات ريف دمشق في عفرين
١٢ مشاركة من دمشق
١٣ اقتصاديات الحرب في سوريا، خالد تركاوي، ٢٠١٨
١٤ مشاركة من الرقة
١٥ كطابع المجهود الحربي وطابع الشهيد وطابع إعادة الإعمار وغيرها
١٦ مشاركة من مهجرات مدينة سراقب

لم تقتصر هذه الممارسات على الميليشيات الرديفة بل تعدتها إلى عناصر الجيش وقوى الأمن، التي طورت إلى جانبها عمليات ابتزاز أهالي المعتقلين والمطلوبين للخدمة العسكرية مقابل مبالغ مالية طائلة، كما مارستها الفصائل وعصابات القتل والسرقة والخطف التي تستهدف الأفراد والبضائع مقابل المال، والتي غالبا ما تم تعمل بالتنسيق مع القوات العسكرية الرسمية أو عن طريق انتحال صفتها.[١٧]

> من الذي يتمتع بالأمان الاقتصادي؟! قبل "المصالحات" وبعدها، قائد الفصيل هو وحده من يتمتع بالأمان الاقتصادي[١٨]

الخدمات الطبية: "أقعدهن المرض عن العمل فصرن مستهلكات لا منتجات" [١٩]

نوهت المشاركات إلى صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية كإحدى أهم التحديات التي تواجههن والتي ترتبط بشكل وثيق بأمانهن الاقتصادي وقدرتهن وعائلاتهن على الإنتاج، في ظل الارتفاع الكبير في أسعار الأدوية وكلف الخدمات الطبية وغياب أي ضمان أو دعم صحي.

أشارت النساء أيضاً إلى انتشار الكثير من الأمراض المزمنة بسبب تردي الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتفشي الخوف والقلق،[٢٠] إضافة إلى الأمراض المعدية، خصوصاً في مناطق النزوح وفي ظل تردي الواقع الخدمي ونقص اللقاحات.[٢١]

> زوجي هو المعيل، وهو يحاول جاهداً ألا يمرض حتى لا يتغيب عن العمل [٢٢]

استُهدف القطاع الصحي بشكل ممنهج ضمن الحرب[٢٣] [٢٤] وتم تطويعه كواحد من أدوات السيطرة، خصوصاً من قبل النظام،[٢٥]كما شهد الكثير من التلاعب والاستغلال من قبل الجهات المسيطرة والمنظمات على حد سواء. أوضحت المشاركات أن المشافي التي سلمت من القصف تعرضت للنهب و"التعفيش" أثناء العمليات العسكرية، الأمر الذي زاد تكلفة الخدمات الطبية بشكل كبير، حيث يحمل المواطنون نفقة شراء ما يلزم من أدوية ومستلزمات لمراجعاتهم أو عملياتهم، كما شهد القطاع الصحي تدهوراً واضحاً بسبب انقطاع الخدمات كالكهرباء والتدفئة والمياه، وانقطاع المواصلات، الأمر الذي انعكس في كثير من الأحيان على ارتفاع تكلفة الخدمات الطبية وتحميلها للمواطنين.

> بعد سيطرة النظام على المنطقة، وانقطاع الدعم عن مشافيها الحكومية، لم يتوان الكثيرون عن نهب المشافي، كما حولها بعض أفراد الطواقم الطبية إلى ما يشبه المشافي الخاصة، فصرنا ندفع ثمن كل ما يلزم من المعدات الناقصة، بما في ذلك إبر التخدير والشاش والمعقمات... [٢٦]

١٧ اقتصاديات الحرب في سوريا، خالد تركاوي، ٢٠١٨

١٨ مشاركة من درعا في إشارة إلى "المصالحات" مع النظام عام ٢٠١٨ والتي تم وفقها تسوية أوضاع الكثير من قادة الفصائل

١٩ مشاركة من دمشق

٢٠ تم تصنيف ٤١٪ من سكان سوريا ضمن الفئات الأكثر حاجة في تقرير الأمم المتحدة الأخير عام ٢٠١٩ من حيث الحاجة إلى علاج دائم للأمراض المزمنة وغير المعدية. وثيقة اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، أوتشا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، ٢٠١٩

٢١ Weaponisation of healthcare in Syria, A Sparrow, F Foad, A Tarakji, and S Jabbour. 2018

٢٢ مشاركة من السلمية

٢٣ دمرت نصف المرافق الصحية في سوريا.. . وثيقة اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، أوتشا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، ٢٠١٩

٢٤ استنزفت 50-70٪ من القوى العاملة في القطاع الصحي جراء الاستهداف المتعمد.
Weaponisation of healthcare in Syria, A Sparrow, F Foad, A Tarakji, and S Jabbour, 2018

٢٥ Weaponisation of healthcare in Syria, A Sparrow, F Foad, A Tarakji, and S Jabbour. 2018

٢٦ مشاركة من درعا

الخدمات التعليمية: "الشهادة التعليمية للمرأة أهم منها للرجل، فهي سلاحها الوحيد" [٢٧]

أكدت المشاركات أن التعليم هو خط الدفاع الأول للوصول إلى الأمان الاقتصادي خصوصاً للنساء، إلا أنهن أوضحن ارتباطه بالواقع الاقتصادي بشكل وثيق وضمن حلقة مفرغة، فقد تدخّل الواقع الاقتصادي المتردي وواقع الحرب في كثير من ديناميات التعليم الأساسي والجامعي وأقعد الكثيرين عن إتمام دراستهم لأسباب مختلفة،[٢٨] خصوصاً الفتيات اللاتي سجلن معدل التحاق منخفض جداً. [٢٩]

إلى جانب استهداف المنشآت والكوادر التعليمية بشكل ممنهج،[٣٠] واستخدام الكثير من المدارس كمقرات عسكرية أو مراكز اعتقال وتعذيب أو مراكز إيواء، تحدثت المشاركات عن تدخل قوى الأمر الواقع في إدارة المنشآت التعليمية وكوادرها ومناهجها، ففي إدلب مثلاً، انقطع قسم كبير من تمويل المدارس من قبل المنظمات الدولية بسبب تدخل حكومة الإنقاذ. أما في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، أدى فرض التعليم باللغة الكردية إلى عزوف الكثير من الطلاب العرب والكرد عن الذهاب إلى المدارس بسبب صعوبة المتابعة وعدم القناعة بجدوى الشهادات.

> أنا كردية وأفتخر بلغتي، لكن تعميم اللغة الكردية على المدارس بهذا الأسلوب كان قراراً خاطئاً، فلا معلمين أكفّاء لتدريسها، ولا شهادات معترف بها [٣١]

وفي حين ساهمت عسكرة القطاع التعليمي في حرمان العديد من الحق في التعلم، كان العامل الأقوى في ارتفاع نسب التسرب هو العامل الاقتصادي،[٣٢] فقد استنكرت المشاركات في كافة المناطق ارتفاع تكاليف التعليم الأساسي ومستلزمات المدرسة، إلى جانب سوء التعليم الحكومي الذي دفع العديد من العائلات لدفع رسوم موازية للدروس الخصوصية، الأمر الذي أدى إلى توقف الكثيرين عن الذهاب إلى المدرسة، وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال ضمن ظروف قاسية في كثير من الأحيان. أضافت المشاركات أيضاً أن سوء رواتب المعلمين تسبب في ترك الكثير من المدرسين الأكفّاء للقطاع بحثاً عن دخل أفضل، أو اضطرهم للعمل بأكثر من دوام مما أدى لتراجع عطائهم.

> ترك ابني ذو الثلاثة عشر عاماً المدرسة ليساعدنا في تأمين إيجار المنزل [٣٣]

فيما يخص التعليم الجامعي، توافقت المشاركات على أن العامل الاقتصادي، كارتفاع تكاليف السكن والمواصلات وتكلفة الدراسة الجامعية بحد ذاتها وما تتطلبه من مستلزمات، أقعد الكثير من الطلاب عن إتمام تعليمهم، أو فرض التوجه للاختصاصات غير المكلفة أو التي توفر انخراطاً أسرع في سوق العمل، أو تتواجد في مناطق قريبة لتجنب تكلفة ومخاطر السفر. كما لعب التجنيد الإجباري خصوصاً في مناطق النظام دوراً مختلفاً في التعليم الجامعي، حيث وفر فرصة للشباب الذكور لتأجيل تجنيدهم، الأمر الذي جعل العديد منهم يماطلون في التخرج والدخول في سوق العمل.

---

٢٧ مشاركة من عفرين

٢٨ حرم أكثر من مليوني طفل في سوريا من المدارس في حين أن ١,٣ مليون أخرين في خطر التسرب. وثيقة اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، أوتشا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، ٢٠١٩

٢٩ سورية: هدر الإنسانية، المركز السزوري لبحوث السساسات. ٢٠١٤

٣٠ بحلول عام ٢٠١٧، كانت أكثر من نصف المراكز التعليمية في سوريا قد تعرضت لدمار ولو جزئياً في حين كان ١٩٪ منها مدمراً كلياً. أي أن واحدة من كل أربع منشآت تعليمية قد تعرضت للدمار. خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا. البنك الدولي، ٢٠١٧

٣١ مشاركة من القامشلي

٣٢ ٨٥٪ من الأطفال المتسربين حرموا من التعليم بسبب سوء ظروفهم المادية وحاجتهم للعمل
.Education under attack 2018. Country profiles: Syria. Global Coalition to Protect Education from Attack, 2018

٣٣ مشاركة من مهجرات داريا إلى السويداء

حقوق الأرض والمسكن والممتلكات: "نحن لا نريد السكن في المناطق التي هجرنا إليها، نحن نطالب بالعودة إلى أرضنا وبيوتنا" [٣٤]

تناولت المشاركات موضوع حقوق الملكية ببعده السياسي في حديثهن عن الأمان الاقتصادي قبل الحرب وخلالها، فناقشن مشكلة الاستملاك في المناطق الحدودية والمناطق الزراعية ومناطق المخالفات، واستعرضن المشكلات التي نتجت عن الدمار الممنهج،[٣٥] [٣٦] [٣٧] والتهجير القسري،[٣٨] وقوانين الاستملاك والتنظيم العمراني المجحفة التي سنها النظام وطوعها كأداة حرب.. تحدثت المشاركات كذلك عن تجاربهن الشخصية مع أزمة السكن ، حيث سكنت الكثيرات ضمن مخيمات أو في بيوت غير مكتملة، ووقعن ضحية للاستغلال في سوق إيجارات متضخم ووفق عقود شفهية جعلتهن عرضة للإخلاء القسري. [٣٩]

> حين نزحت من الرقة، سكنت مع أهل زوجي وأخوته، عشنا جميعنا وعددنا ٣٣ شخصاً في بيت واحد [٤٠]

تطرقت المشاركات إلى توطين الميليشيات المحلية والأجنبية في بيوت المهجرين أو الاستيلاء عليها، خصوصاً في مناطق سيطرة النظام عبر تزوير عقود البيع والشراء، ووفق محاصصات طائفية أحياناً.[٤١]

كذلك، سكن العديد من المهجرين في بيوت مهجرين آخرين. وفي حين حاول الكثيرون استئجار البيوت من أصحابها مباشرة لحفظ الحقوق، وُثّقت حالات قامت الفصائل فيها، خصوصاً المدعومة تركياً في عفرين، بمصادرة بيوت المهجرين وتجييرها لصالحها الشخصي.

> بعد أن هُجِّرت من الغوطة إلى عفرين، لم أستطع التواصل مع أحد من أصحاب البيوت المهجرين من عفرين لأستأجر أحد بيوتهم بإذن منهم مباشرة، عدا عن أني لم أمتلك المال الكافي لذلك، فسكنت في جزء من معمل مهجور [٤٢]

تحدثت المشاركات عن ممارسات منع العودة [٤٣] التي فرضها النظام، والتي اقترنت بجملة قوانين عمرانية [٤٤] سنها لتعزيز نفوذه السلطوي خلال الحرب وبعدها، خصوصاً فيما يتعلق بمصادرة أملاك "الإرهابيين"[٤٥] وتخطيط إعادة الإعمار.[٤٦]

---

٣٤ مشاركة من مهجرات سلقين

٣٥ ثلث المنازل في سوريا تم تدميرها. خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا. البنك الدولي، ٢٠١٧.

٣٦ يحادل الكثير من الباحثين أن الدمار في سوريا كان ممنهجاً، لا نتيجة حتمية للعمليات العسكرية.
Destruction-in-Progress: Revolution, Repression and War Planning in Syria (2011 Onwards), Vignal, L., 2014.

٣٧ إلى جانب التدمير الممنهج، نفذ النظام أيضاً حملات تهديم أحياء سكنية بالبلدوزرات والديناميت.
التسوية بالأرض: عمليات الهدم غير المشروع لأحياء سكنية في سوريا ٢٠١٢-٢٠١٣. هيومان رايتس ووتش،

٣٨ تم تسجيل٦,٢ مليون مهجراً داخلياً. وثيقة اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، أوتشا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، ٢٠١٩
وفق تقرير أوتشا لعام ٢٠١٩، يضافيضاف إليهم ٩٠٠ ألف مهجر نتيجة الحملة العسكرية الأخيرة على منطقة إدلبإدلب. المفوض السامي فيليبو غراندي يدعو لضمان سلامة المدنيين العالقين في إدلب. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٠

٣٩ يعيش ما يقارب ١٤٪ من المهجرين داخلياً في تجمعات منظمة أو مخيمات عشوائية ضمن ظروف قاسية ولا إنسانية في حين يعيش حوالي ٥٤٪ في بيوت بالإيجار . وثيقة اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، أوتشا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، ٢٠١٩

٤٠ مشاركة من الرقة

٤١ وثقت العديد من الدراسات البعد الطائفي لمواضيع الملكية في سوريا "التعمير بعد التدمير" لجهاد يازجي ٢٠١٧

٤٢ مشاركة من مهجرات ريف دمشق في عفرين

٤٣ وثقت الكثير منها منظمة هيومن رايتس ووتش "سوريا: السكان ممنوعون من العودة" هيومان رايتس ووتش ٢٠١٨

٤٤ حرب الأملاك، عبد الرزاق الحسين. ٢٠١٩

٤٥ وفق القانون القانون ٦٣ لعام ٢٠١٢

٤٦ وفق القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨

في بعض المناطق، أخذ موضوع منع العودة بعداً طائفياً حيث سُمح لسكان المناطق المسيحية بالعودة وتم تأهيلها دوناً عن غيرها.[٤٧] في حالات أخرى، كان منع العودة نتيجة ضغوط من المجتمعات الموالية للنظام والتي هددت السكان المعارضين ممن نزحوا سابقاً عند عودتهم.

مما يجعل الوضع أكثر سوءاً أن الكثيرين يفتقدون أوراق الملكية العقارية أو المدنية اللازمة للمطالبة بحقوقهم. تقول مشاركة من دير الزور: "هربنا جراء القصف بثيابنا فقط، لم يكن لدينا الوقت لنحمل أوراقنا الشخصية ولا العقارية". تضيف مشاركة من جرمانا: "الكثيرون ممن نزحوا من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام لم يستطيعوا تسجيل حالات الزواج والولادات أو المعاملات العقارية في مناطقهم، تدارك هذا الآن يعني تكاليف قانونية ورسوم مخالفات عالية". تضيف: "لن يستطيع الكثيرون العودة لمناطقهم بسبب مشاكل الأوراق الثبوتية والعقارية هذه، ومن سيتمكن من ذلك، لن يستطيع تحمل كلفة إعادة إعمار منزله".[٤٨]

أكدت المشاركات أن النساء تحملن عبئاً أكبر في إشكاليات حقوق الملكية، حيث يواجهنها من موقع مهمش مجتمعياً. تقول محامية من الرقة: "رغم أن الدستور السوري يعطي النساء والرجال حقوقاً متماثلة في الميراث، إلا أن النساء نادراً ما يرثن وفق العادات المجتمعية"، أي أن الأصول العقارية غالباً ما تكون باسم الرجل لا المرأة التي تتمتع بحق الانتفاع فقط. تعايش النساء التهميش في حالات الطلاق أيضاً، تقول مشاركة عايشت طلاق والديها في السويداء: "تستثمر المرأة كل دخلها ومدخراتها في منزلها، ثم تعود إلى منزل والديها بحقيبة صغيرة مجردة من أي حق عندما تطلّق". هذا التهميش الممنهج للنساء في مواضيع حقوق الملكية جعل نتائج القوانين التي سنها النظام أشد وطأة عليهن قانونياً واقتصادياً واجتماعياً، خصوصاً في حالات غياب الرجل نتيجة الوضع الأمني، وجعل من مطالبة المهجرين بأملاكهم المسلوبة أكثر تعقيداً خصوصاً للعائلات التي يغيب رجالها، حيث لا تستطيع النساء التقدّم للمطالبة بالأملاك وبالتالي تفقد العائلة الحق في ممتلكاتها بسبب التهميش الممنهج للنساء في قضايا الملكية.

> لا بد من جندرة العدالة الانتقالية، خصوصاً في التعويضات وحقوق الملكية [٤٩]

فرص العمل: "نعم.. خرجت المرأة للعمل، لكن المجتمع لم يخرج من ذكوريته"[٥٠]

أجمعت النساء على تغير ديناميات العمل ضمن الواقع السياسي والعسكري الحالي خصوصاً من منظور جندري. فإلى جانب تفاقم مشكلة البطالة،[٥١] أكدت المشاركات أن التضخم في الأسعار وتأرجح العملة أثر على القيمة الحقيقية للدخل،[٥٢] وانعكس على سوء الحالة المعيشية خصوصاً في ظل ازدياد معدل الإعالة.[٥٣] فازداد الاعتماد على المدخرات وبيع الممتلكات والاقتراض، كما توجه العديد للبحث عن مصادر دخل مرتبطة باقتصاديات العنف.

> أنا دكتورة في جامعة دمشق وراتبي لا يتجاوز ٧٠ دولار شهرياً. لولا ورثتي من أمي لما استطعت دفع إيجار المنزل[٥٤]

٤٧ لا عودة إلى حمص، منظمة باكس. ٢٠١٧

٤٨ وصلت كلفة الشقق السكنية التي يتم تطويرها في مشروع ماروتا سيتي ما يقارب ٦٠٠٠ دولار للمتر المربع . رجال أعمال دمشق أشباح ماروتا سيتي، محمود اللبابيدي، ٢٠١٩.

٤٩ مشاركة من دمشق

٥٠ مشاركة من السلمية

٥١ بحلول عام ٢٠١٥، وصل معدل البطالة إلى ٧٨٪ بين الشباب، وأصبح ٩ ملايين سوري في سن العمل خارج نطاق النشاط الاقتصادي خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا. البنك الدولي، ٢٠١٧

٥٢ بلغ وسطي الأجر الحقيقي عام ٢٠١٧ ٢٤٪ من قيمته عام ٢٠١٠. الأمن الغذائي والنزاع في سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠١٩

٥٣ بلغ معدل الإعالة ٧,٧٣ شخص عام ٢٠١٧ مقابل ٤,١ شخص عام ٢٠١٠. . الأمن الغذائي والنزاع في سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠١٩

٥٤ مشاركة من دمشق

ضمن القطاع الحكومي، استنكرت المشاركات الفساد والمحسوبيات وغياب الكفاءات إضافة إلى تدني الأجور وغياب الضمانات. تقول مشاركة من القامشلي: "راتب التقاعد يعادل ثمن ثلاثة كيلو غرامات من اللحمة. كما أن المتقاعدين يُحرمون من تأمينهم الصحي". تضيف مشاركة من دمشق: "أغلب الوظائف الحكومية تذهب لأبناء الشهداء دون أي مراعاة للكفاءات، في حين يجلس الكثير من الخريجين عاطلين عن العمل".

تحدثت المشاركات أيضاً عن ظهور المنظمات كأحد أهم قطاعات العمل وأحسنها دخلاً كما تطرقن إلى العديد من المشاكل فيها. تقول مشاركة من دمشق: "جميع الذين يعملون في المنظمات في مناطق سيطرة النظام مهددون بخسارة عملهم في أية لحظة، ما لم تخضع منظماتهم لسياسات النظام". تضيف مشاركة تعمل في منظمة محلية في الرقة: "أجري مرتبط بالتمويل، فأنا أعمل براتب حين توفر الدعم، ثم اضطر للعمل تطوّعاً عند انقطاعه".

تحدثت المشاركات عن الاستغلال في سوق العمل في كافة القطاعات. تقول مشاركة من جرمانا: "تعمل الكثيرات في الورشات أو المحلات أو خدمة البيوت، وهن عرضة لكل أنواع الاستغلال المادي والجنسي، والعنف الجسدي واللفظي، كما أنهن دائماً مهددات بالفصل لصالح من يعمل بأجر أقل". بعض الاستغلال تراه المشاركات ممنهجاً، فأجر المرأة دائماً أقل من الرجل، وبيئات العمل لا تراعي الحساسية الجندرية، كما أن عمل المرأة المنزلي غير مُثمّن، وغير مَقدّر، وبالتالي تكون المرأة العاملة ضمن مجتمع ذكوري منهكة على الدوام. على صعيد آخر، أجمعت النساء أن الواقع الحالي ساهم في تمكين المرأة، وخروجها عن الأدوار النمطية الجندرية في المنزل وفي العمل، فقد جعلهن مستقلات مادياً وأكثر ثقة بأنفسهن وبقدرتهن على تدبر شؤون حياتهن.

> صرنا نعتمد على أنفسنا ونعرف قدراتنا، صرنا نعرف حقوقنا ونسعى لنطالب بها، هذا من إيجابيات الحرب [٥٥]

ورغم أن الكثير من فرص العمل اليوم تذهب للنساء، إلا أن العديدات لا يعتبرن هذا دخولاً حقيقياً للمرأة في سوق العمل، خصوصاً في ظل فقدان الرجل المعيل والضغط العسكري على الرجال للالتحاق بالعمل المسلح. تقول مشاركة من دمشق: "جاء عمل المرأة نتيجة ضغط اقتصادي، ولكنها لا تدير الدخل الذي تتقاضاه ولا قدرة لها على التحكم به. هذا ليس انخراطاً فعلياً في سوق العمل". تضيف مشاركة من السويداء: "حتى ضمن مشاريع تمكين المرأة اقتصادياً تعود المرأة إلى الهامش كون الرجل يتخذ القرارات ويتحكم بالمصروف". في قطاع المنظمات، ترى المشاركات توظيف النساء بضغط من المانحين وبذريعة التمكين الاقتصادي دون تغيير هيكلي في واقع عمل المرأة وحقوقها ومسؤولياتها امتهاناً لهن ولقدراتهن، كما أجمعن على وجود خلل في توظيف النساء حصراً دون الرجال، فقد انعكس الأمر على شكل ضغوط مجتمعية ومشاكل زوجية.

> طمحنا دائماً لأن نأخذ حقوقنا في العمل، لكن ادّعاءات "تمكين" المرأة الاعتباطية هذه جعلت كلمة "نسوية"، العدوَّ اللدود لرجالنا [٥٦]

لم تسلم فرص العمل من التسييس وتدخل الجهات العسكرية فيها سلطوياً. أجمعت المشاركات على أن النظام استخدم الفصل التعسفي من وظائف الدولة كسلاح ضد النشطاء السياسيين والعاملين خارج مناطق سيطرته، في حين ظل يدفع الرواتب لبعض العاملين فيها لتحقيق توازنات سياسية اقتصادية مع الجهات المسيطرة عليها.[٥٧]

٥٥ مشاركة من مهجرات سلقين
٥٦ مشاركة من مهجرات سراقب
٥٧ اقتصاد الحرب في الصراع السوري: تكتيك دبر راسك، حمود المحمود. ٢٠١٩

مورست سياسة الفصل التعسفي من قبل أغلب القوى المسيطرة بحق العاملين في مؤسساتها، فقد ألغت حكومة الإنقاذ وظائف الكثيرين ممن كانوا يعملون لدى الحكومة المؤقتة في إدلب وضيقت الخناق على من لم يقبل الانضمام لصفوفها عن طريق منع توظيفه من قبل مؤسسات أخرى، أما تحت سيطرة الإدارة الذاتية، فقد تم رصد حالات احتكار التوظيف للمنتسبين إلى أحزاب سياسية معينة، وساهمت الفوضى السياسية في المناطق التي تتوازعها قوى مختلفة بالتضييق على قدرة الناس على التقدم للوظائف.

> رغم أن الرواتب في مؤسسات الإدارة الذاتية أفضل بكثير منها عند النظام، نخاف التقدم للعمل فيها خوفاً من التسلط الأمني للنظام في حال استعاد السيطرة الكاملة على المنطقة [٥٨]

البيئة الاستثمارية: "يصطدم المستثمرون بالعقبات، فيدفع المواطنون الثمن"[٥٩]

توافقت المشاركات على أن النظام استصدر مجموعة قرارات ساهمت في ارتياب قطاع الاعمال ونقل استثماراته إلى الخارج،[٦٠] كما أنها خلقت طبقة من تجار الحرب الانتهازيين، منها تخلّي النظام عن دوره في حماية المنشآت والقوافل التجارية، وإيكال الأمر إلى المستثمرين عن طريق تأسيس شركات خاصة للأمن والسماح لها بالتسلح،[٦١] إضافة إلى منع التداول بغير الليرة السورية سواء بالقطع الأجنبي أو المعادن الثمينة.[٦٢] ترافق هذا التضييق القانوني مع فوضى أمنية تمثلت بانتشار خطف الشاحنات مقابل الفدية، وفرض الإتاوات، واستشراء الفساد الجمركي. حمّل هذا الوضع المستثمرين تكاليف إضافية لتأمين الحماية، إضافة إلى ازدياد كلف التأمين والتخزين والحوالات، وغلاء أسعار الوقود، والاختلاف اليومي الكبير في أسعار الصرف،[٦٣] وغيرها. وفي ظل تراجع القدرة الشرائية للناس، خرجت شركات كثيرة من السوق، وانعكس الأمر بارتفاع ضخم في الأسعار حمله المستهلكون.

> حاولت البدء بمشروع استثماري صغير لكني توقفت لأن تكاليف الانتاج كبيرة جداً، ليس بسبب اليد العاملة، فهذه متوفرة وبأسعار رخيصة، ولكن بسبب الرشاوى والتضخم وتبعات العقوبات، المناخ غير مشجع أبداً للاستثمار [٦٤]

أكدت المشاركات أن غياب البيئة القانونية الآمنة للعمل الاستثماري، حمل عبئه التجار غير المرتبطين أمنياً بشكل رئيسي، في حين تصدرت طبقة من تجار الحرب المشهد الاستثماري، خصوصاً من شريحة رأسمالية المحاسيب، أمثال رامي مخلوف وسامر الفوز، الذين كان لهم الدور الأكبر بتمويل النظام وميليشياته،[٦٥] إلى جانب شريحة جديدة من رجال الأعمال أمثال حسام القاطرجي الذي استطاع التوصل لتفاهمات اقتصادية عابرة للحدود العسكرية ساهمت في إمداد النظام بالنفط والقمح لسنوات.

---

٥٨ مشاركات من القامشلي

٥٩ مشاركة من دمشق

٦٠ كلفت الحرب القطاع الاستثماري خسائر كبيرة قدرت ب ٢٨ مليار دولار كتراجع في الاستثمار، و٢٧ مليار دولار كرأس مال متعطل، و٧٨ مليار دولار كرأس مال متضرر حتى عام ٢٠١٤ فقط، في حين قدرت الأموال التي تم سحبها من المصارف السورية بما يقارب ١٠ مليارات دولار حتى نهاية عام ٢٠١٢. اقتصاد الحرب في الصراع السوري: تكتيك دبر راسك، حمود المحمود، ٢٠١٩

٦١ وفق المرسوم التشريعي ٥٥ لعام ٢٠١٣

٦٢ وفق المرسوم التشريعي ٥٤ لعام ٢٠١٣

٦٣ اقتصاد الحرب في الصراع السوري: تكتيك دبر راسك، حمود المحمود. ٢٠١٩

٦٤ مشاركة من دمشق

٦٥ اقتصاديات الحرب في سوريا، خالد تركاوي، ٢٠١٨

إلى جانب هذا، تطرقت المشاركات إلى العقود الاستثمارية التي حصل عليها حلفاء النظام العسكريون، تحديداً إيران وروسيا، في سياق تمكين البلدين من لعب دور كبير في عملية إعادة الإعمار كتعويض عن تدخلاتهما العسكرية.[٦٧]

> لابد من محاسبة تجار الحرب ضمن جهود العدالة الانتقالية وأولهم القاطرجي [٦٦]

أشارت المشاركات، في دمشق وجرمانا على وجه الخصوص، إلى الاتفاق الذي تم وفقه منح روسيا حق الاستثمار في مرفأ طرطوس لمدة ٤٩ عاماً،[٦٨] فقد أوضحن أنه إلى جانب انتهاكه للحق العام في استثمار موارد البلد، أثر الاتفاق على الموظفين السوريين في المرفأ، حيث يستوجب الاتفاق فصل أكثر من ٦٠٪ منهم بعد نقل عقودهم إلى الشركة الروسية التي استلمت المرفأ ووفق قوانينها الخاصة، الأمر الذي يحرمهم حقوقهم وتعويضاتهم عن سنين عملهم في القطاع العام.[٦٩] كما أوضحت المشاركات أن الاقتصاد السياسي في المنطقة، وخصوصاً في لبنان، أثر في الواقع الاقتصادي داخل سوريا، فالأزمة المالية في لبنان ساهمت في ضرب العديد من ركائز الاقتصاد السوري،[٧٠] حيث أن لبنان يمثل سوق تصدير للكثير من البضائع السورية،[٧١] ومصدر للتحويلات من العمال المقيمين فيه،[٧٢] ومركز مالي للمستوردين ولرأس المال السوري.[٧٣]

> تعتمد السويداء كثيراً على مغتربيها خصوصاً في لبنان، هذا الأمر خلق توازناً نسبياً في الوضع الاقتصادي لمنطقتنا، لكن الأزمة الحالية في لبنان قلبت الأمر فصار الكثير من أبناء السويداء في لبنان يعتمدون على أهلهم في سوريا [٧٤]

٦٦ مشاركة من الرقة

٦٧ Russia and Iran: Economic Influence in Syria, Hatahet, S., 2019

٦٨ يعطي الاتفاق روسيا حق الاستثمار في أراضي المنطقة الساحلية ومنطقة المياه بما في ذلك الثروات الطبيعية كالغاز ضمن هذه الحدود، ويشير إلى مخصصات محدودة للجانب السوري من هذا الاستثمار، في حين ينص على تقديم الأراضي السورية والممتلكات غير المنقولة التي سيستخدمها الطرف الروسي بالمجان. بنود اتفاقية تأجير مرفأ طرطوس تكشف الهيمنة الروسية في سوريا، عدنان عبد الزراق، ٢٠١٩

٦٩ بنود اتفاقية تأجير مرفأ طرطوس تكشف الهيمنة الروسية في سوريا، عدنان عبد الزراق. ٢٠١٩

٧٠ كيف تؤثر الأزمة اللبنانية على سوريا، وليد النوقل وروهان أدفاني، ٢٠١٩

٧١ في عام ٢٠١٧، بلغت قيمة الصادرات السورية القانونية إلى لبنان ١٣٢ مليون دولار، غير شاملة للتهريب غير المشروع أو صادرات السوق السوداء. كيف تؤثر الأزمة اللبنانية على سوريا، وليد النوقل وروهان أدفاني، ٢٠١٩

٧٢ شكلت الحوالات من لبنان ١٧٪ من إجمالي الحوالات التي دخلت سوريا عام ٢٠١٥ مما يجعلها ثاني أكبر مصدر للحوالات التي تشكل ١٩٪ من كامل إيرادات سوريا وفق إحصائيات عام ٢٠١٦. كيف تؤثر الأزمة اللبنانية على سوريا، وليد النوقل وروهان أدفاني، ٢٠١٩

٧٣ تقدر نسبة السوريين الذين يحتفظون بأموالهم في مصارف لبنان ب٨٠٪ من أثرياء سوريا الذين يحتفظون بأموالهم في الخارج. كيف تؤثر الأزمة اللبنانية على سوريا، وليد النوقل وروهان أدفاني، ٢٠١٩

٧٤ مشاركة من السويداء

اقتصاديات المنظمات: "صرنا نحن مصدر رزق المنظمات" [٧٥]

شكل الاقتصاد السياسي لعمل المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في كافة المناطق واحداً من مرتكزات اقتصاد الحرب في سوريا، فقد ساهمت بشكل أو بآخر في دعم قوى السيطرة عموماً والنظام خصوصاً. أجمعت المشاركات على أن النظام فرض إطار عمل للمنظمات الدولية والمحلية في مناطق سيطرته سمح له باستغلال المساعدات الدولية لتمويل مخططاته وإعلاء مصالحه السياسية على حساب المجتمعات المحتاجة.[٧٦]

> يسمح النظام للمنظمات الدولية بترميم البنى التحتية بمزاجه، فهو يفرض أين تعمل ومتى [٧٧]

في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، تحدثت المشاركات عن تطويع المساعدات لصالح قوى السيطرة، رغم أن الأمر لم يتخذ بالضرورة إطاراً مؤسساتياً ممنهجاً بل خضع غالباً لظروف الفساد والمحسوبيات ومحاولات فرض الولاء،

لكن كان له تبعات كبيرة خصوصاً في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، حيث انقطع الدعم الدولي عن كثير من المنظمات المحلية بعد تسلم حكومة الإنقاذ المنطقة. إلى جانب هذا، استنكرت المشاركات ارتهان المنظمات في كافة المناطق لسياسات المانحين التي تفرض نوع المشاريع وآليات تنفيذها بما لا يتناسب بالضرورة مع الواقع على الأرض، وبدون معايير تراعي حساسية النزاع، أو تساهم في منع التلاعب والغش.

> الدعم غالباً ما يأخذ شكل الموضة، الأمس موضة التوعية واليوم موضة التمكين الاقتصادي، والمنظمات "حسب السوق بتسوق" وتتحول لتوافق سياسات المانحين [٧٨]

هذا الأمر خلق آليات تأقلم عند بعض المنظمات التي أنتجت أطر عمل تمكنها من الامتثال لشروط المانحين من جهة، والتصرف في الدعم بما يتوافق مع منظورها للحاجات من جهة أخرى. وفي حين طوّعت بعض المنظمات هذا الأمر للاستجابة للحاجات الحقيقية للمجتمعات التي تخدمها، استغله الكثيرون لمصالح شخصية أنتجت نمطاً من تجار الحرب العاملين في المنظمات، فكثرت المشاريع "على الورق" أي التي تقدم للمانحين بنشاطات وميزانيات لا تطابق الواقع، وكثرت المحسوبيات في التوظيف والتوزيع، وامتُهنت كرامة الكثير من الفئات المستفيدة أثناء توزيع المساعدات عليها، كما خلق الأمر حساسيات مناطقية وطائفية وقومية رغم أن الشعور بالمظلومية كان في بعض الأحيان غير مبنيّ على حقائق، بل ناتجاً عن شعور عام بالتهميش سببه طريقة عمل المنظمات. كل هذا تم في غياب كامل للمساءلة والمحاسبة من قبل سلطات الأمر الواقع أو المانحين الدوليين.

> هناك تمييز في عمل المنظمات بين النازحين العرب وبيننا نحن الكرد، فرغم وضعنا السيء وحاجتنا للعمل، ورغم أنهم نزحوا بكامل أغراضهم، تذهب كافة المعونات لهم ونحرم نحن منها [٧٩]

٧٥ مشاركة من مهجرات سلقين

٧٦ نظام مغشوش: سياسات الحكومة السورية لاستغلال المساعدات الإنسانية وتمويل إعادة الإعمار، هيومن رايتس ووتش. ٢٠١٩

٧٧ مشاركة من جرمانا

٧٨ مشاركة من السويداء

٧٩ مشاركة كردية من عفرين

لكن المشاركات أكدن أن المساعدات التي قدمت ظلت أقل بكثير من الاحتياج الموجود، كما أنها بالغت بالتركيز على الجانب الإغاثي على حساب التنموي، رغم أن الأخير يسهم في خلق فرص عمل وتحقيق اكتفاء ذاتي للكثير من المجتمعات، الأمر الذي خلق اعتمادية كبيرة على السلل الإغاثية. المشاريع القليلة التي تم تنفيذها خارج إطار المساعدات الإنسانية كمشاريع سبل العيش واجهت الكثير من التحديات، حيث غالباً ما ارتكزت على التدريب أكثر من معالجة الظروف لخلق فرص عمل حقيقية. شهدت مشاريع التوعية المجتمعية نمطاً مشابهاً، خصوصاً التي استهدفت مشكلات اجتماعية ذات جذور اقتصادية كالزواج المبكر أو عمالة الأطفال، حيث لم تأخذ بعين الاعتبار الأسباب الجذرية خلف هذه المشكلات وبالتالي لم تساهم في تقديم حلول فعالة. إضافة، ساهم ارتباط عمل المنظمات بالمناخ السياسي القائم -خصوصاً في دعم مؤسسات الحوكمة خارج مناطق سيطرة النظام- في خلق واقع قلق غير قادر على الاستقلال بذاته مؤسساتياً أو مادياً.

كل هذه العوامل جعلت اقتصاديات المنظمات مفصلاً حرجاً في واقع الاقتصاد السوري، سينتج عن انسحابه الكثير من الإشكاليات التي بدأت تتجلى في مناطق "المصالحات" أو مناطق التهجير التي سُمح لجزء من أهلها بالبقاء أو بالعودة، فمن تحول الكثيرين ممن كانوا يعملون في المنظمات إلى عاطلين عن العمل، إلى توقف الخدمات في هذه المناطق، وعجز الكثيرين ممن كانوا يعتمدون على المعونات بشكل مطلق فيها، يظهر جلياً الواقع الهش في المناطق التي يقوم اقتصادها بشكل شبه كلي على قطاع المنظمات.

مقومات الأمان الاقتصادي: المقترحات والتوصيات

أجمعت المشاركات على أن الوصول إلى بيئة آمنة اقتصادياً يقتضي تفكيك اقتصاديات العنف وتحرير ما طرحنه كمقومات للأمان الاقتصادي من سيطرة قوى الحرب أو القوى المتولدة عنها ومن واقع العسكرة والتسييس الذي فرض عليها. هذا الأمر يقتضي العمل على المستوى الفردي والمجتمعي بما يعزز المسؤولية الاجتماعية، كما يستوجب العمل بشكل هيكلي، ووفق منهجية تتقاطع فيها البيئات الأمنية والسياسية والقانونية والمؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك ضمن خط زمني يبدأ حالاً ويستمر وصولاً إلى التعافي الاقتصادي. فيما يلي مجموعة من المقترحات والتوصيات التي خلصت إليها المشاركات من أجل تحقيق الأمان الاقتصادي من منظورهن.

أولاً: التوصيات العامة لتحقيق البيئة الآمنة اقتصادياً

- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي

لا تتحقق البيئة الآمنة اقتصادياً دون وقف العنف وخلق بيئة عمل سياسي آمنة تضمن تفكيك القوى المتسلطة وأمراء الحرب المتولدين عنها، بما في ذلك النظام وأجهزته الأمنية الرسمية والرديفة. يقتضي هذا سحب السلاح، وإعادة هيكلة القطاع الأمني وإصلاحه، وضمان التعددية الحزبية، ووجود برلمان حقيقي لتمثيل مطالب الناس، كما يتطلب تحقيق العدالة الانتقالية التي تضمن محاسبة أمراء الحرب العسكريين والاقتصاديين، ومرتكبي جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان بما فيها التهجير القسري واستهداف المراكز الطبية والتعليمية واستخدام الغذاء والماء كسلاح، إلى جانب ضمان عودة آمنة وطوعية للمهجرين قسراً، ورد الحقوق والممتلكات وتعويضها بشكل عادل، مع التركيز على جندرة العدالة الانتقالية.

- خلق بيئة قانونية منصفة

تتطلب البيئة الآمنة اقتصادياً وجود بيئة قانونية فعّالة تضمن حق كافة الأفراد في الوصول الآمن والميسّر إلى المعلومات القانونية ومؤسسات القانون دون عقبات مادية أو تمييز، كما تقتضي إيجاد آليات حقيقية لإنفاذ القانون، إلى جانب إعادة النظر في القوانين السارية بما يضمن بنية تشريعية عادلة غير قابلة للتجيير أو التلاعب.

- خلق بيئة مؤسساتيّة فاعلة

تقتضي البيئة الآمنة اقتصادياً تفكيك المؤسسات المتسلطة والمرتهنة سياسياً وعسكرياً وخلق مؤسسات كفؤة قائمة على احترام الحقوق ومنع التمييز المرتبط بسياسات الهوية. يقتضي هذا تفعيل آليات مساءلة ومحاسبة وشفافية حقيقية، وضمان قدرة المجتمع المدني على أخذ دوره كرقيب على عمل المؤسسات، إضافة إلى ضمان المساواة بين جميع الأفراد في الوصول إلى مؤسسات الدولة، والتنقل بحرية والحق في الماء والغذاء والعمل والمسكن والتعليم والرعاية الصحية.

- دعم البيئة الاجتماعية والعمل المدني

يرتكز الأمان الاقتصادي على المستوى الفردي والمجتمعي إلى وجود بيئة اجتماعية آمنة وفعالة، الأمر الذي يتطلب قوننة العمل المدني بطريقة تضمن استقلاليته وتمنع تجييره لصالح الجهات السياسية أو العسكرية أو وفق سياسات الممولين. يقتضي الأمر أيضاً تفعيل التشكيلات المدنية -بما في ذلك النسائية- التي تعمل على تمثيل الفئات المختلفة وتمكينها وبناء قدراتها، إضافة إلى معالجة الواقع العرفي الذي يمتهن حقوق النساء، ويعزز التمييز بكافة أشكاله.

خلق بيئة اقتصادية منتجة وعادلة

يرتكز الأمان الاقتصادي على وجود نظام اقتصادي قائم على العدالة الاجتماعية، يقتضي هذا تخطيط موازنات الدولة بشفافية وبما يضمن التوزيع العادل للفرص والموارد والثروات، إضافة إلى وجود برامج ضمان اجتماعي تؤمن دخل كريم ووصول آمن للخدمات للفئات المهمشة أو الأكثر حاجة من غير القادرين على العمل، كما يضمن وجود آليات لدعم المتضررين في حالات الطوارئ (كما في سياق تفشي فايروس كوفيد-١٩ الحالي) في كافة قطاعات العمل المنظم وغير المنظم. يقتضي الأمر تفعيل نظام ضريبي تصاعدي عادل يضمن الشفافية والمحاسبة في آليات احتساب وجمع وصرف الضرائب بما يخدم الصالح العام.

على صعيد الاستثمار، يقتضي الأمر دعم الاستثمار العام محلياً وفق احتياجات كل منطقة وبما يتناسب مع طبيعتها في سبيل الحد من الهجرة الداخلية والخارجية بحثاً عن العمل، إضافة إلى العمل على ضبط السوق وبيئة العمل الاستثماري الخاص المحلي والأجنبي، وفرض آليات عمل ورقابة ومساءلة تضمن تسخيره لخدمة الصالح العام ومنع الاستغلال والاحتكار، وتحفيز الاستثمار الاجتماعي عن طريق خلق بيئة قانونية ومالية ميسّرة تتيح العمل على كافة المستويات وخصوصاً فيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومشاريع التجمعات العنقودية.

فيما يخص فرص العمل، يجب حماية حقوق العمال والموظفين في كافة القطاعات (بما في ذلك العاملين في القطاع غير المنظم كعمال الزراعة والبناء وغيره) عن طريق ضبط الأجور وساعات وظروف العمل بما يضمن وجود دخل كريم وثابت متناسب مع الواقع المعيشي. هذا إلى جانب توفير فرص عمل عادلة على أساس الكفاءات العلمية والمهنية لا على أساس المحسوبيات والولاءات السياسية، وتأمين بيئة عمل تأخذ بعين الاعتبار الحساسية الجندرية من ناحية الفرص المتكافئة ومنع التحرش والاستغلال وضمان حقوق الأمهات والآباء.

ثانياً: التوصيات المحددة ضمن واقع اقتصاد الحرب في سوريا

على مستوى العمل السياسي

- وضع التعافي الاقتصادي والوصول لمقومات البيئة الآمنة اقتصادياً لسوريا ضمن أولويات العملية السياسية، والضغط على الدول الداعمة عسكرياً واقتصادياً للنظام ولقوى الحرب المختلفة لتنفيذ ذلك.
- العمل مع دول الجوار المستفيدة من اقتصاد الحرب في سوريا على وضع أطر عمل تحفز التعافي الاقتصادي المحلي وتضمن المنفعة الاقتصادية المتبادلة.
- البناء على التفاهمات الاقتصادية التي طورتها قوى الأمر الواقع للوصول إلى تفاهمات عسكرية لوقف العنف، وتفعيل العملية السياسية بدون مساومات في جهود المحاسبة والمساءلة وبما يضمن حق الناس في الموارد التي يتم تقاسمها بين القوى المسيطرة لأغراض عسكرية.
- تضمين ضحايا الوضع الاقتصادي ضمن جهود العدالة الانتقالية خصوصاً فيما يخص النساء اللاتي اضطررن للعمل ضمن شبكات الاتجار بالبشر كشبكات الدعارة وغيرها.

على مستوى عمل المنظمات والمساعدات الدولية

- التأكيد على تخطيط إعادة إعمار تشاركية قائمة على الحقوق وعدم التمييز وموجهة لتحقيق التعافي الاقتصادي وخدمة الصالح العام لا لجيوب المستثمرين المحاسيب أو مكافئة الولاءات السياسية وسداد الديون العسكرية.
- تفعيل المساءلة والمحاسبة من قبل الدول المانحة على عمل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية خصوصاً التي تعمل في مناطق سيطرة النظام والتي يتم تجيير مشاريعها لخدمة النظام عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وتمهيد الأرض لمشاريع إعادة الإعمار التي يقودها، رغم المشروطية السياسية الدولية لإعادة الإعمار.
- الضغط لاستمرار المساعدات الدولية العابرة للحدود (cross-border operations) وفق قرارات مجلس الأمن رقم ٢١٦٥، و٢١٣٩ وعدم إغلاق المعابر الدولية حيث أن الانتقال للعمل في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام عبر مؤسسات النظام يعني حرمان هذه المناطق من المساعدات وتجييرها لخدمة النظام كما أثبتت التجربة في حالات الحصار (cross-line operations).
- العمل مع المجتمعات المتضررة في مناطق النظام بشكل مباشر، وليس عن طريق مؤسسات النظام المرتهنة عسكرياً وسياسياً، بحيث يتم ضمان وصول آمن لكافة المستحقين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.
- إيجاد آليات فعالة للعمل في مناطق سيطرة الفصائل العسكرية المتشددة (كهيئة تحرير الشام) بما يضمن سير العمل بنزاهة وموضوعية وبما يخدم المجتمعات المحتاجة، وليس وقف الدعم تخوفاً من تجييره لصالح الجهات المسيطرة.
- إيجاد آلية مستقلة للحماية والمحاسبة ترافق عمل المنظمات بما يمكنها من رصد الممارسات التي من شأنها انتهاك حقوق الإنسان أو امتهان كرامته أو ممارسة الغش والفساد، والتبليغ عنها.
- ربط العمل التوعوي ببرامج التمكين الاقتصادي بما يضمن حل المشكلات الاجتماعية ذات الجذور الاقتصادية بشكل هيكلي.
- مراعاة حساسية النزاع في عمل المنظمات أو المبادرات الأهلية وما قد ينتج عنه من آثار سلبية أو شعور بالمظلومية جراء التمييز القائم على الانتماءات الدينية والطائفية أو القومية أو المناطقية أو الجندرية.
- أن تعمل المنظمات الدولية والمحلية المعتمدة على التمويل الخارجي وفق خطة انسحاب طويلة المدى بما يضمن التخلص من الاعتمادية على المساعدات وبناء مؤسسات محلية قادرة على إدارة شؤون المناطق المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

فيما يخص الوضع الاقتصادي

- معالجة عقود الاستثمار التي يوقعها النظام مع حلفائه السياسيين والعسكريين بما يضمن حق الشعب في الموارد السورية.
- محاسبة تجار الحرب والمستفيدين الذين بنوا ثرواتهم عن طريق الاستثمار في اقتصاد الحرب، ضمن جهود العدالة الانتقالية وإعادة الأموال المنهوبة وتسخيرها لخدمة الصالح العام.
- تشجيع السياسات التي من شأنها حماية راس المال البشري وتفعيل عجلة الإنتاج محلياً.
- دعم السياسات المالية والنقدية والاستثمارية التي تساهم في إدارة العملة السورية بالشكل الأمثل وتضمن متانة سعر الصرف بما يساعد على تخفيض التضخم وتشجيع الاستثمار وضبط السوق ومنع الاحتكار وخفض الأسعار ورفع القدرة الشرائية.
- خلق الشروط المناسبة لعودة الكوادر الفاعلة المغتربة وتفعيل الكوادر المحلية الموجودة.
- فصل قوانين العمل عن الولاءات السياسية ومعالجة المشاكل المترتبة على ذلك كالفصل التعسفي أو الحرمان من العمل نتيجة انتماءات سياسية معينة وغيرها.

فيما يخص الواقع الخدمي والصحي والتعليمي

- الضغط على النظام لوقف الاستهداف الممنهج للمشافي والمدارس والمراكز الطبية والتعليمية في المناطق التي خرجت عن سيطرته.
- ضمان حق كافة الأفراد في الوصول الآمن والميسّر إلى كافة الخدمات وشبكات البنى التحتية في كافة المناطق.
- ضمان حق كافة الأفراد في الوصول الآمن والميسّر إلى الوثائق الرسمية اللازمة لتفعيل المشاركة السياسية والمدنية والقانونية، بمن في ذلك من حرموا استصدار أوراقهم لأسباب أمنية أو مادية أو لوجستية في فترة الحرب، وتأمين الدعم القانوني والمادي اللازم لذلك.
- السماح للمنظمات بالعمل على ترميم شبكات البنى التحتية وإعادة تأهيل المستشفيات والمدارس دون تدخل أمني، خصوصاً في المناطق التي تشهد عودة طوعية لأهلها وفي مناطق المصالحات.
- كف يد الجهات الأمنية عن المراكز الخدمية عموماً ومؤسسات القطاع الصحي والتعليمي خصوصاً.
- تحسين واقع التعليم من ناحية المناهج والأساليب التعليمية والإدارية، وتقديم الدعم المادي لأسر الأطفال في سن التعليم الإلزامي، إضافة إلى دعم العاملين في القطاع لمنع هجرة الكفاءات نحو الفرص المجدية أكثر.
- إعادة النظر في السياسات التي أدت إلى تقليص دعم الخدمات الطبية الحكومية وتحسين كفاءتها وتيسير برامج الضمان الصحي والصحة النفسية لكافة الفئات.
- التأكيد على جندرة البيئات المؤسساتية والخدمية بما يتيح وصول آمن للنساء والأمهات والآباء.

فيما يتعلق بالأمن الغذائي والمائي

- مراجعة السياسات والقوانين التي أقرها النظام قبل الحرب، بهدف رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتوفير الضمان اللازم للعاملين في قطاع الزراعة بما يضمن عدم هجرتهم أو انتقالهم للعمل في قطاعات أخرى.
- مراجعة السياسات والقوانين البيئية التي من شأنها المساهمة في الحد من تدهور الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج الزراعي.
- وضع خطة استجابة لمعالجة الأضرار التي لحقت بالموارد الطبيعية والأراضي الزراعية نتيجة العمليات العسكرية أو آليات التأقلم الجائرة التي طورها الناس في فترات الحرب.
- تأمين وصول آمن للعاملين في قطاع الزراعة إلى أراضيهم، وضمان الوصول الآمن للخدمات والبنى التحتية اللازمة لدفع عجلة الإنتاج الزراعي كالماء والكهرباء والوقود، وضبط ودعم أسعار البذار والأسمدة والأعلاف وتوفير قروض ميسرة للمزارعين للحصول على مستلزمات الإنتاج.

فيما يخص حقوق الأرض والمسكن والممتلكات

- خلق آلية مستقلة شرعية لتوثيق حقوق الأرض والمسكن والممتلكات بمافي ذلك الحقوق العرفية أو غير المسجلة لكافة الفئات التي تتعرض حقوقها للانتهاك بسبب قوانين الملكية التي سنها النظام بعد ٢٠١١ (كأهالي المعتقلين أو المغيبين قسراً والمهجرين قسراً وسكان المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وغيرهم)، أو بسبب إشكالية حقوق الملكية في الواقع السوري للكثير من الفئات (كالنساء والكرد وسكان المناطق الحدودية والفلسطينيين السوريين وسكان مناطق العشوائيات وغيرهم).
- دعم المجتمعات المتضررة من انتهاكات حقوق الأرض والمسكن والممتلكات في الحصول على الوثائق اللازمة لمتابعة معاملاتهم القانونية في المطالبة بحقوقهم، بما في ذلك الأوراق الثبوتية المدنية الشخصية وتوفير الدعم المادي والقانوني اللازم لذلك.
- تعليق العمل بكافة القوانين المجحفة التي سنها النظام بعد عام ٢٠١١ والتي تتعلق بحقوق الأرض والمسكن والممتلكات والتي تتيح موادها ومتطلباتها الإجرائية معاقبة فئات معينة من الشعب وتعويض المتضررين منها ضمن جهود العدالة الانتقالية.
- ربط موضوع العودة الآمنة والطوعية للمهجرين قسراً بحقوق الأرض والمسكن والممتلكات والضغط على النظام لوقف سياسات منع العودة.
- توفير الدعم اللازم المادي واللوجستي للمجتمعات المحلية التي تقوم بترميم المنازل والبنى التحتية في مناطقها بجهود فردية ومجتمعية.
- التأكيد على جندرة العدالة الانتقالية خصوصاً فيما يتعلق بالتهميش الممنهج لحقوق المرأة في مواضيع الأرض والمسكن والممتلكات.